

روح العملة

دوغلاس إروين

Douglas A. Irwin

صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية يجب أن يتضامنا لتسوية نزاعات سياسة سعر الصرف

العالمية بين عامي ١٩٢٩ و١٩٣٢ وأضعفت نمو التجارة على امتداد الفترة المتبقية من العقد.

ومع ذلك، تتباين البلدان كثيرا في المدى الذي تزيد به الرسوم الجمركية وتفرض حصص الاستيراد. وربما مما يدعو للدهشة أن درجة معاناة بلد ما من انخفاض الناتج وارتفاع معدل البطالة، لم تكن عاملا أساسيا في تحديد استجابة سياسته التجارية، وإنما كان العامل الأساسي هو سياسته الخاصة بسعر الصرف في ظل قاعدة الذهب (راجع دراسة، Irwin, 2010; Eichengreen and Irwin, 2012). فبموجب قاعدة الذهب، كانت سياسة البلد النقدية تتحدد إلى حد كبير حسب مقدار احتياطات الذهب التي يحتفظ بها بنكه المركزي. ومع تحديد كل بلد قيمة عملته المحلية بمقاييس الذهب، فإن البلدان التي طبقت قاعدة الذهب ثبتت أيضا أسعار الصرف مع بعضها البعض.

وفي أواخر عشرينات القرن الماضي، بدأت الولايات المتحدة وفرنسا تستقطبان الذهب من باقي العالم، لكن بنكهما المركزيين لم يزيدا عرضهما من الأموال وهما يكسان الاحتياطات. وشكل هذا الأمر صدمة انكماشية للاقتصاد العالمي أسهمت في حدوث الكساد الكبير. وواجهت بلدان أخرى خيار تقليل تدفقات الذهب الخارجة

ما يُعد النظام النقدي الدولي والنظام التجاري الدولي كيانين مميزين يؤيدان وظائف مختلفة. لكن سياسة سعر الصرف والسياسة التجارية مترابطتان فيما بينهما بدرجة عالية. وقد تبدت التوترات بينهما على امتداد التاريخ- مثلما حدث إبّان الكساد الكبير وحقبة بريتون وودز- وقد تزداد جلاء في السنوات القادمة. ويتعين على أعضاء صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية أن يعملوا معا لحل المنازعات حول سياسة سعر الصرف- بين الولايات المتحدة والصين بصفة أساسية- والتي يمكن أن تنتشر تداعياتها وتؤثر سلبا على العلاقات التجارية.

النزعة الحمائية في حقبة الكساد

إن الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي هو أحد الأمثلة الرئيسية- وإن كان من النادر الاعتراف بذلك- على كيفية إثارة سياسات سعر الصرف للمصاعب أمام السياسة التجارية. وقد شهد هذا العقد تفشيا خبيثا للسياسات الحمائية التجارية التي أسهمت في انهيار التجارة العالمية. والواقع أن زيادة الحواجز التجارية كانت مسؤولة عن نحو نصف الانخفاض الذي بلغت نسبته ٢٥٪ من حجم التجارة

الصراف الثابتة كانت ضرورية لتحقيق الاستقرار النقدي وتفادي تحركات تتسم بالفوضى لسعر الصرف. وقد حذر كتاب راغنار نوركس (Ragnar Nurkse's) واسع التأثير وعنوانه «تجربة العملة العالمية» (International Currency Experience) الذي نشرته عصبة الأمم في عام ١٩٤٤، من أن تعويم سعر العملة سيزعزع الاستقرار ويشيع الفوضى بصورة خطيرة في التجارة الدولية. وقد كان جون ماينارد كينز يشك في أن تعديل سعر الصرف يمكن أن يقضي على اختلال المدفوعات، لذا فقد اقترح فرض قيود كمية على الواردات للمساعدة في تحقيق هذا الهدف.

سياسة ما بعد الحرب

جعلت هذه التصورات المسؤولين الحكوميين في مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤ ينشئون نظام أسعار الصرف «الثابتة لكنها قابلة للتعديل» حتى لا يتكرر الاضطراب الذي وقع في ثلاثينات القرن الماضي. وسلم اتفاق بريتون وودز بأن البلدان قد تضطر إلى تغيير قيمة عملتها في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات المستمرة، ومن ثم كانت أسعار الصرف قابلة للتعديل من حيث المبدأ. لكن مثل هذه التغييرات أُحيطت وعزفت البلدان عن تغيير تعادل عملاتها في التطبيق العملي. وتم إنشاء صندوق النقد الدولي لتزويد البلدان بتمويل قصير الأجل حتى

سعى صناع السياسة بعد الحرب للجمع بين أسعار الصرف الثابتة وتحرير التجارة، حتى على الرغم من تضارب هاتين السياستين في الماضي.

لا تلجأ إلى إجراء تغييرات مريكة في سعر الصرف عندما تلاقى صعوبات في ميزان المدفوعات. وقد طالبت مواد اتفاقية تأسيس الصندوق البلد العضو أن «يتجنب التأثير على أسعار الصرف أو النظام النقدي الدولي للحيلولة دون إجراء تعديل فعال في ميزان المدفوعات أو لكسب ميزة تنافسية غير عادلة تميزه عن سائر البلدان الأعضاء.»

وفي الوقت نفسه، كانت الحكومات تريد التخلص من التدابير الحمائية التي أوقفت تدفق التجارة العالمية. ولمنع تكرار النزعة الحمائية المدمرة التي شهدتها حقبة ثلاثينات القرن الماضي، قادت الولايات المتحدة نحو أربعة وعشرين بلداً آخر في وضع الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة في عام ١٩٤٧. وحدد الاتفاق قواعد إدارة السياسة التجارية، وتفاوضت البلدان المشاركة بشأن أول تخفيضات متعددة الأطراف للحواجز الجمركية بعد الحرب.

وهكذا، سعى صناع السياسات بعد الحرب للجمع بين أسعار الصرف الثابتة وتحرير التجارة، حتى على الرغم من تضارب هاتين السياستين في الماضي عندما كانت البلدان تواجه صعوبات في ميزان المدفوعات. وقد أثار هذا الأمر توترات متأصلة بين النظام النقدي الدولي، ممثلاً في صندوق النقد الدولي والنظام التجاري الدولي ممثلاً في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية

منها ومعالجة الصعوبات التي واجهت ميزان مدفوعاتها، إما بتغيير سعر صرف عملتها أو بفرض ضوابط على الواردات. واعتماداً على التزامها بقاعدة الذهب، اختارت البلدان إما الإبقاء على سعر الصرف ثابتاً وتقييد التجارة، أو ترك سعر الصرف حراً والإبقاء على التجارة مفتوحة.

وعلى سبيل المثال، تبنت بلدان مثل فرنسا- التي أثرت الإبقاء على قاعدة الذهب- قيوداً على التجارة أكثر مما فعلت بلدان أخرى. وإضافة لذلك، فنظراً لأنه كان يتعين على البنوك المركزية في البلدان التي تأخذ بنظام سعر الصرف الثابت أن تحافظ على تعادل سعر الصرف، فقد عجزت عن استخدام السياسة النقدية لعكس مسار الانكماش وتخفيف العسر المالي في تلك الفترة- ومن ثم أطالت فترة الكساد الكبير.

وعلى النقيض من ذلك، فإن البلدان التي تخلت عن قاعدة الذهب وسمحت لعملتها بأن تنخفض- السويد مثلاً- لم تستطع تجنب النزعة الحمائية المدمرة في تلك الفترة فحسب، وإنما توافرت لها الحرية أيضاً في استخدام السياسات النقدية التوسعية للمساعدة في إنهاء الكساد.

دروس خاطئة

لسوء الحظ، لم يستخلص مهندسو النظام الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية دائماً الدروس الصحيحة من تلك الفترة. وبدلاً من أن يدركوا أن أسعار الصرف المرنة كانت تسمح باستجابة نقدية مستقلة إزاء الأوضاع الاقتصادية الوطنية، فإن معظم الاقتصاديين وصناع السياسة نكسوا عما كانوا قد اعتبروه اضطراباً للعملة في ثلاثينات القرن الماضي. ونظراً لتخلي البلدان عن قاعدة الذهب في أوقات مختلفة، فقد كانت التغييرات في أسعار الصرف كبيرة ومفاجئة، مما أربك الأسواق التجارية والمالية العالمية. ولأن أسعار الصرف الثابتة كانت تُعد عرفاً سائداً، فإن هذه التغييرات أصبحت تسمى «تخفيضاً تنافسياً لقيمة العملة»، مما يعني ضمناً أنها كانت سياسة إفقار الجار التي استخدمتها البلدان لتحسين وضعها التنافسي على حساب الآخرين.

ولكن تسمية هذه التغييرات تخفيضاً تنافسياً لقيمة العملة يعرض التجربة التاريخية بصورة خاطئة. فلم تقلل البلدان عمداً قيمة عملتها في ثلاثينات القرن الماضي لإكساب صادراتها ميزة تنافسية. وبدلاً من ذلك، قاومت البلدان ضغوط سوق الصرف على عملتها برفع أسعار الفائدة واقتراض احتياطات الطوارئ من بنوك مركزية أخرى في جهد وشجاعة لرفع قيمة عملتها. وإذا واجهت معظم البلدان خسارة هائلة في احتياطات الذهب، فقد اضطرت في النهاية للسماح بتخفيض قيمة عملتها أو بفرض ضوابط على الصرف لوقف خسارة احتياطات الذهب والنقد الأجنبي.

على سبيل المثال، لم يكن قرار بنك إنجلترا في سبتمبر ١٩٣١ بالتخلي عن قاعدة الذهب والسماح بهبوط قيمة الجنيه الإسترليني - خطوة اختارها عمداً لمنح المصدرين البريطانيين ميزة في التجارة العالمية، بل إن البنك قاوم ضغوط البيع الواقعة على الجنيه الإسترليني لأسابيع عديدة، لكنه قرر في النهاية أن تلك معركة خاسرة. وخلص المسؤولون إلى أن المعركة الدائرة للإبقاء على تعادل الجنيه مع الذهب لم تعد جديرة بفقد مزيد من احتياطات الذهب والنقد الأجنبي. كذلك، شاركت بلدان أخرى بريطانيا عزوفها عن السماح لقيمة عملتها بالهبوط. وللأغراض العملية، فإن فكرة انخراط البلدان في تخفيض تنافسي لقيمة عملاتها خلال ثلاثينات القرن الماضي هي ببساطة فكرة خاطئة.

ومع ذلك، فإن الدرس الذي تواتر استخلاصه من تلك الفترة هو أن أسعار

والتجارة. وبتثبيت تغيير أسعار الصرف، دفع نظام بريتون وودز البلدان نحو فرض قيود على الواردات لتسهيل تصحيح ميزان المدفوعات. وتسلم المادة ١٢ من الاتفاقية بأنه يجوز للبلدان أن تفرض قيودا على الواردات لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات، مشيرة إلى أن «أي طرف متعاقد يجوز له أن يقيد كمية السلع المسموح باستيرادها أو قيمتها، بغية حماية مركزه المالي الخارجي وميزان مدفوعاته... ولا تزيد قيود الاستيراد التي يتم وضعها، أو الإبقاء عليها، أو تشديدها بواسطة طرف متعاقد عما هو ضروري: (١) لمنع التهديد الوشيك، أو إيقاف الانخفاض الخطير في احتياطياته النقدية؛ و(٢) لتحقيق معدل زيادة معقول في الاحتياطيات في حالة بلد متعاقد ولديه احتياطيات نقدية منخفضة جدا».

ثبت أن الرسوم الإضافية على الواردات غير فعالة في توفير حل طويل الأجل لمشكلة ميزان المدفوعات الأساسية.

حدود للواردات

مثلما تبين هذه النصوص، فإن رغبة صندوق النقد الدولي في الحد من تغييرات أسعار الصرف فاقت رغبة اتفاقية الغات في تقليل الحواجز التجارية. وبالتالي، عرفت البلدان عن تغيير قيمة عملاتها إبان خمسينات وستينات القرن الماضي واتجهت عادة بدلا من ذلك إلى تقييد الواردات. وفيما بين عامي ١٩٥٥ و١٩٧١، استخدمت تسعة اقتصادات متقدمة - منها: كندا وفرنسا والسويد والمملكة المتحدة - الرسوم الإضافية على الواردات لعلاج مشكلات ميزان المدفوعات. فعلى سبيل المثال، فرضت بريطانيا في أكتوبر من عام ١٩٦٤ رسما إضافيا على الواردات قدره ١٥٪ للدفاع عن سعر الصرف الثابت. وتم تخفيض هذا الرسم إلى ١٠٪ في فبراير من عام ١٩٦٥، وألغى نهائيا في نوفمبر من عام ١٩٦٦. وعلى النقيض من ذلك، فرضت الولايات المتحدة في أغسطس من عام ١٩٧١ رسما إضافيا قدره ١٠٪ على الواردات - ألغى بعد أربعة أشهر - لفرض تغيير في سعر الصرف وعلاج تقييم العملات الأجنبية بأقل من قيمتها مقابل الدولار.

وعلى الرغم من أن تلك التدابير كانت مؤقتة، إذ امتدت من بضعة أشهر قليلة إلى سنوات عدة، فإن الرسوم الإضافية على الواردات كان لها تأثير جم على التجارة. وكانت تتكون عادة من رسوم جمركية تتراوح بين ٥٪ و١٥٪ على واردات منتقاة أو خاضعة للرسوم الجمركية. وعلى النقيض من ذلك، فبموجب مفاوضات جولة كينيدي لاتفاقية الغات - والتي تعكس التخفيضات الجمركية الكبيرة الوحيدة التي تم التفاوض عليها خلال فترة بريتون وودز (١٩٦٣ - ١٩٦٧) - لم تخفض الجماعة الاقتصادية الأوروبية (سلف الاتحاد الأوروبي) متوسط الرسوم الجمركية على الواردات غير الزراعية الخاضعة للرسوم الجمركية إلا بنحو ٥ نقاط مئوية. وبالطبع، كانت الرسوم الإضافية على الواردات مؤقتة، في حين كانت تخفيضات جولة كينيدي دائمة، لكن ظلت الرسوم الإضافية تثير انتقادا حادا وكانت مصدر احتكاك بين الشركاء التجاريين.

وإضافة إلى ذلك، أثبتت الرسوم الإضافية على الواردات أنها غير فعالة في توفير حل طويل الأجل لمشكلات ميزان المدفوعات الأساسية. فقد أجلت عادة تخفيض قيمة العملة في النهاية، ولكنها لم تتفادها مطلقا. وتشمل الأمثلة

تخفيض قيمة العملة الفرنسية في عام ١٩٥٨، وتخفيض قيمة العملة البريطانية في عام ١٩٦٧، وتخفيض قيمة العملة الفرنسية مرة أخرى في عام ١٩٦٩. ولحسن الحظ، فنظرا لأن السياسات كانت بدائل لبعضها البعض، ألغيت الرسوم الإضافية على الواردات بمجرد أن ساعدت تغييرات سعر الصرف على تحسين مركز ميزان المدفوعات في البلدان المعنية.

المفاضلة

منذ عام ١٩٧٣، عمل معظم العملات الرئيسية إلى حد كبير بنظام سعر الصرف المعموم وفيه تحدد سوق النقد الأجنبي أسعار مختلف العملات. غير أن اقتصادات نامية كثيرة آثرت الإبقاء على أسعار صرف ثابتة أو مربوطة بعملة أخرى. فكانت تجربة الاقتصادات النامية فيما يخص السياسة التجارية بعد الحرب وفي ظل أسعار الصرف الثابتة، أكثر إثارة للمشكلات حتى مما كانت عليه بالنسبة للاقتصادات المتقدمة. وعلى الرغم من أن هدف الأسعار الثابتة كان يتمثل في توفير الانضباط النقدي والحد من التضخم، فإنها غالبا ما فعلت ذلك على نحو غير كامل، مما أسفر عن الإفراط في تقدير قيمة العملة. وعندئذ اتجهت الاقتصادات النامية إلى ضوابط للحد من الواردات، مثل فرض القيود الكمية وضوابط الصرف، لتعويض المغالاة في تقدير قيمة العملات وتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات (راجع دراسة Schatz and Tarr, 2002). وعلى الرغم من أن مثل هذه الضوابط نزعت إلى التراكم بمرور الوقت ونجحت في تقييد الواردات، فقد فشلت على نحو دائم تقريبا في منع تقييم العملة بأقل من قيمتها في النهاية. وكان من المتوقع أن يتيح تخفيض قيمة العملة إلغاء ضوابط الاستيراد، لكن الضوابط ظلت في الغالب موجودة لفترة ممتدة بسبب حمايتها لبعض المنتجين المحليين الذين أصبحت لهم حينذاك مصلحة في استمراريتها.

وفي تسعينات القرن الماضي، واجهت الاقتصادات التي كانت تمر بمرحلة تحول في شرق أوروبا المفاضلات نفسها بين سياستها لسعر الصرف وسياساتها التجارية. وعمدت البلدان الشيوعية السابقة وهي بلغاريا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا ورومانيا إلى تثبيت أسعار صرفها الاسمية، لكنها فشلت في احتواء التضخم المحلي أو تحسين إنتاجيتها. ونتيجة لذلك، أصبحت عملتها مقومة بأكثر من قيمتها. وبدلا من تعديل سعر الصرف الاسمي، لجأت هذه البلدان إلى فرض رسوم إضافية على الواردات وغيرها من القيود التجارية. وأشاعت هذه السياسات الاضطراب في تجارتها الخارجية بدون أن تحل مشكلات ميزان المدفوعات الأساسية التي نارت بسبب اختلال سعر صرف (راجع دراسة Drabek and Brada, 1998).

حروب العملة

مع حدوث تعاف اقتصادي غير متكافئ في الوقت الراهن بعد الأزمة المالية العالمية في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، هناك مخاوف من أن يؤدي «التلاعب بالعملة» إلى إثارة «حروب العملة». والصين هي المصدر الأساسي لهذا القلق، حيث أدى تكديسها لما يربو على ٣ تريليون دولار من احتياطيات العملة الأجنبية إلى اتهامها بأنها تعتمد تقييم اليوان بأقل من قيمته. وأدى هذا الأمر إلى نشأة ضغوط في الولايات المتحدة وأوروبا لفرض عقوبات تجارية على الصين لتقاعسها عن السماح بتعديل قيمة عملتها بما يتفق وقوى السوق. وتبين الدراسات التجريبية الأخيرة أن تقييم العملة بأقل من قيمتها يزيد احتمال نشوب المنازعات في منظمة التجارة العالمية (راجع دراسة Copelovitch and Pevehouse, 2011). والواقع أنه مما يُذكر نوعا ما بفرض الولايات المتحدة

رسوماً إضافية على الواردات في عام ١٩٧١، اقترح تشريع في الكونغرس يفرض اتخاذ إجراءات ضد البلدان التي تتلاعب بسعر الصرف مقابل الدولار لاكتساب ميزة تنافسية غير عادلة في التجارة.

ولسوء الحظ، فإن كلا من صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية (التي خلفت اتفاق الغات باعتبارها هيئة التحكيم التجاري العالمي في عام ١٩٩٥) ليسا مؤهلين جيداً للتصدي لمثل هذه المشكلات. ويطالب نص اتفاقية الغات بأن تدعن لمشورة صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بأي قضية تخص

إذا تركت التوترات حول سياسة سعر الصرف بدون حل، فيمكنها أن تؤدي إلى العمل من طرف واحد.

ترتيبات سعر الصرف، واحتياطات النقد الأجنبي، وميزان المدفوعات، وما إلى ذلك. وفي عام ١٩٧٧، وافق أعضاء الصندوق على أن «تدخلا واسع النطاق وطويل الأمد في اتجاه واحد في أسواق الصرف» قد يشكل دليلاً على أن بلداً ما يتلاعب بالعملة. وفي الماضي، كان إشراف الصندوق على أمور سعر الصرف ضعيفاً، لأن المسؤولين كانوا عازفين عن انتقاد سياسات سعر الصرف في بلدان أعضاء مهمة (راجع دراسة (Mussa, 2008)). ويشير أحدث تقرير لخبراء الصندوق عن الصين (IMF, 2010) إلى أن قيمة اليوان «أقل بصورة كبيرة من المستوى الذي يتسق مع الأساسيات متوسطة الأجل» وأن «الأمر يتطلب وجود يوان أقوى». ولكن حتى إذا تم التوصل إلى انتهاك اتفاقيات الصندوق، فليس لديه الوسائل لإنفاذ ما توصل إليه وفرض تغيير السياسات في بلد ما.

وعلى النقيض من ذلك، تتوافر لدى منظمة التجارة العالمية آلية للإنفاذ وهي الانتقام التجاري - تنبع من نظام تسوية المنازعات فيها. وقد جعل هذا الأمر البلدان تنقب في أغوار نصوص اتفاقيات المنظمة المختلفة بحثاً عن دعم لاتخاذ إجراء ضد الآخرين على أساس منازعات سعر الصرف. ومع ذلك، لا توفر أحكام هذه الاتفاقيات سوى أمل ضئيل للبلدان الساعية إلى اتخاذ إجراء ضد سياسات سعر الصرف لدى الآخرين. وعلى الرغم من أن المادة ١٥ من اتفاقية الغات تنص على أن البلدان «لن تحبط، بأي إجراء للصرف، مغزى أحكام» الاتفاقية، فالمرجح أنها إشارة إلى ضوابط الصرف، وليس سياسة سعر الصرف. وتحظر اتفاقية منظمة التجارة العالمية المعنية بالدعم والتدابير المضادة أنواعاً معينة من دعم الصادرات، لكن سياسات الحكومات التي تؤثر على سعر الصرف ليست قابلة للتنفيذ بموجب هذه الاتفاقية. والواقع أن البند الوارد في اتفاقية منظمة التجارة العالمية لمعارضة «إلغاء وإضعاف» قصد الاتفاقية الرامي إلى تحرير التجارة لا يخضع لاختبار فيما يتعلق بحالة تنطوي على أسعار صرف، لكن يبدو أيضاً أنه دعامة هزيلة أضعف من أن تقوم عليها دعوى قانونية.

ولا يعني هذا الضعف في أحكام صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بأسعار الصرف أن المشكلة الأساسية قد انقضت، بل يعني أن المنازعات حول سياسات سعر الصرف يمكن أن تتفاقم دون حل على المستوى متعدد الأطراف. ويزيد هذا الأمر بدوره احتمال تراكم الضغوط السياسية المحلية والعمل من جانب واحد بشأن التجارة، بعيداً عن البنين المؤسسي القائم، لمعالجة الموقف. فعلى سبيل المثال، وكما سلف بيانه، تقدم أعضاء الكونغرس

الأمريكي مرة ثانية بتشريع يقضي بفرض رسم جمركي إضافي طارئ على الواردات من البلدان التي يثبت أن لديها «اختلالاً أساسياً» في سعر صرف عملتها. وفي مارس من هذا العام، حذر تيموثي غايثنر (Timothy Geithner) وزير الخزانة الأمريكي من أن «عدم الاتساق في سياسات سعر الصرف يثير قدراً كبيراً من التوتر»، بما في ذلك «الضغوط الحمائية». وفي حين ارتفع سعر عملة الصين بالقيمة الحقيقية بفضل ارتفاع معدل التضخم المحلي، وتراجع الفائض في حسابها الجاري، فإن هذه الضغوط السياسية لم تهدأ حتى الآن، ربما بسبب التعافي الاقتصادي الأمريكي الذي يعوزه البريق. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة ليست وحدها، فكثير من البلدان النامية تشاركها القلق من احتمال نشأة ضغوط حماية بسبب اختلال أسعار الصرف الثابتة.

وإذا تركت هذه التوترات حول سياسة سعر الصرف بدون حل، فيمكن أن تؤدي إلى العمل الأحادي. ولن يقوض هذا الأمر مصداقية المؤسسات الدولية التي تقع عليها مسؤولية في هذا المجال فحسب، لكنه يمكن أن يؤدي أيضاً إلى عقاب مدمر يصعب احتواؤه وإلحاق مزيد من الضرر باقتصاد عالمي واهن. والحل المتاح أمام المجتمع الدولي، وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، هو وضع قواعد جديدة تساعد على نزع فتيل المنازعات الحالية والمستقبلية حول سياسة سعر الصرف، وتوضيح الشروط التي بموجبها يمكن اعتبار العقوبات التجارية علاجاً ملائماً. ■

دوغلاس إروين، أستاذ روبرت ماكسويل للأدب والعلوم في كلية دارتماوث، وزميل باحث في المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية.

المراجع:

Copelovitch, Mark S., and Jon C. Pevehouse, 2011, "Currency Wars by Other Means? Exchange Rates and GATT/WTO Dispute Initiation," University of Wisconsin Department of Political Science working paper (unpublished; Madison).

Drabek, Zdenek, and Josef C. Brada, 1998, "Exchange Rate Regimes and the Stability of Trade Policy in Transition Economies," Journal of Comparative Economics, Vol. 26, No. 4, pp. 642-68.

Eichengreen, Barry, and Douglas A. Irwin, 2010, "The Slide to Protectionism in the Great Depression: Who Succumbed and Why?" The Journal of Economic History, Vol. 70, No. 4, pp. 871-97.

International Monetary Fund (IMF), 2010, People's Republic of China, Country Report No. 10/238 (Washington).

Irwin, Douglas A., 2012, Trade Policy Disaster: Lessons from the 1930s (Cambridge, Massachusetts: MIT Press).

Mussa, Michael, 2008, "IMF Surveillance over China's Exchange Rate Policy," in Debating China's Exchange Rate Policy, ed. by Morris Goldstein and Nicholas Lardy (Washington: Peter G. Peterson Institute for International Economics), pp. 279-335.

Nurkse, Ragnar, 1944, International Currency Experience: Lessons of the Interwar Period (Geneva: League of Nations).

Schatz, Howard J., and David G. Tarr, 2002, "Exchange Rate Overvaluation and Trade Protection," in Development, Trade, and the WTO: A Handbook, ed. by Bernard Hoekman, Philip English, and Aaditya Mattoo (Washington: World Bank).